ارتفاع الدين العام لـ2.730 تريليون جنيه بنهاية العام

السبت 9 أبريل 2016 03:04 م

اعترف عمرو الجارحي، وزير المالية في حكومة الانقلاب، أن ارتفاع إجمالي الدين العام، جاء بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي، فضلًا عن الزيادة الكبيرة في بنود الانفاق، وفي مقدمتها الأجور والدعم، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على أدوات الدين الحكومية

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي نظمته الوزارة، اليوم السبت، إلى أنه من المتوقع ارتفاع إجمالي الدين العام بنهاية العام المالي 2015/2016 إلى 2.730 تريلون جنيه، مقارنة بنحو تريلون جنيه منذ ثورة 25 يناير عام 2011، لافتًا في الوقت ذاته إلى ارتفاع الأجور بالموازنة إلى 228 مليار جنيه، مقارنة بنحو 90 مليار جنيه خلال عام 2011.

وكشف "الجارحي" أن ارتفاع بعض بنود الدعم والإنفاق أسهم إلى حدٍ كبير في ارتفاع كل من عجز الموازنة وارتفاع إجمالي الدين العام، ومن ثم ارتفاع أعباء ذلك الدين

مشيرًا إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة على أدوات الدين الحكومية أسهم إلى حد كبير في زيادة أعباء الدين العام